في افتتاح المؤتمر الثاني للعدالة الجنائية

نائب الرئيس يدعو الاحزاب الى النأي عن المكايدات والابتعاد عن ثقافة الكراهية

■ أكد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الامين العام للمؤتمر أن قضايا حقوق الإنسان تحتل مكانة، وصفها بـ"المتميزة"... مرجعا ذلك إلى " إدراك الدولة اليقيني بأن الإنسان هو محور كافة الحقوق وأن كرامته لن تتحقق إلا بحصوله عليها"، مشيرا إلى أن "العدالة وحقوق الإنسان، ليست مجرد مبادئ وأفكار نظرية"، بمقدار كونها " أفعالا وسلوكيات حقيقية"...

صنعاء - بليغ الحطابي

وقال الأخ نائب الرئيس- الأمين العام في إفتتاح أعمال المؤتمر الثاني حول العدالة الجنائية في التشريع اليمني، الذي نظمته وزارة حقوق الإنسان: إن اليمن أخذت على عاتقها مهمة رعاية حقوق الإنسان وعكسها في برامج وخطط واستراتيجيات تستوعب كل مجالات الحياة.

وأضاف: أن مفهوم العدالة واحترام حقوق الإنسان يحظى ولايزال باهتمام رئيس الجمهورية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتعزز ذلك الإهتمام أكثر في برنامجه الإنتخابي،.

و أشار إلى أن ذات المصطلحين والمفهومين، ومعهما الانتصار للحق " يمثلان اليوم الركيزة الأساسية للنظام الوطني الديمقراطي، منوها إلى حرص المشرع اليمني على تجريم الإعتداء على المواطنين وحرياتهم.

وأضاف: " إن المشرع اليمني لم يقتصر على تجريم الإعتداءات التي يقوم بها الأفراد، في علاقاتهم الخاصة بغيرهم، وإنما شمل كل اعتداء أيا كان مصدره أو مبرراته".

وأوضح الأخ عبدربه منصور هادي عن " تطور لافت للنصوص القانونية خلال سنوات الوحدة"، أصبحت معه النصوص " ذات صبغة عصرية أكثر فأكثر"، مشيراً إلى حاجتها المستمرة لآليات متجددة تضمن حمايتها، وتمنح مضامينها مزيدا من المصداقية والفعالية.

وأكد نائب رئيس الجمهورية ان قيم العدالة وحقوق الإنسان تتطلب لترسيخها وممارستها " مزيدا من الصبر والإصرار"، لافتاً إلى " ان اليمن حققت نجاحات غير قليلة في مجالات تدعيم الحقوق والحريات"، في " ظل ظروف غاية في التعقيد وفي ظل مجتمع تحكمه جملة من العادات والتقاليد الموروثة"، مبيناً " سعي الدولة لإعادة بناء العلاقات الإجتماعية بين الناس على أسس تحترم نصوص الدستور والقوانين النافذة وترعى القوانين الدولية التي وقعت عليها اليمن مع المجتمع الدولي" .إضافة إلى سعي اليمن لأن تجعل حقوق الإنسان واقعا في الحياة اليومية، وفي وعي ثقافة الأغلبية من السكان،

الديمقراطية لم تعد مجرد مواسم انتخابية ولكنها اضحت مناخاً صحياً

ارادة الشعب ستنتصر للوحدة والديمقراطية

■ حقوق الانسان ركيزة اساسية لنظامنا الوطني الديمقراطي

وأكد نائب الرئيس على أن " تحقيق أي تقدم في هذا الشأن لا يتوقف على الدولة، ولكنها مسؤولية الجميع، وخاصة منها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكل أشكال العمل الديمقراطي، والنخب السياسية والثقافية والهيئات التشريعية والتنفيذية.

وطالب نائب رئيس الجمهورية المؤسسات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وكل وسائل الإعلام ببلورة خطاب مشترك وأداء ملتزم بحقوق الإنسان في كل القضايا المتصلة بحقوق الإنسان، والحريات العامة، داعياً القوى السياسية والحقوقية الإبتعاد عن ترديد ما يتلقونه من تبسيط مجرد لمثل تلك المبادئ أو استعادة مواقف سياسية لا تخدم الصالح العام كالدعوة إلى العنف والتمرد والإنفصال.

ووجه هادي في السياق ذاته الحكومة بتنفيذ التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر والانتقال بها من طور الأقوال إلى طور الأفعال والممارسة..

حضر الافتتاح الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد والشيخ ياسر العواضي عضو اللجنة العامة وعدد من المسؤولين..

إلى ذلك اعتبرت وزيرة حقوق الإنسان مؤتمر العدالة الجنائية في التشريع اليمني بانه يمثل ترجمة حقيقية لتفاعل الجهات المعنية بحقوق الإنسان مع المجتمع اليمني وقضاياه، وانفتاحا على موضوعات كان الاقتراب منها قبل الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠، ضربا من المستحيل.موضحة عن اهتمام اليمن اهتماما خاصا بقضايا العدالة الجنائية، وتصحيح مسار القضاء.

واكدت أن تلك " إيجابيات بحاجة إلى مزيد من التطوير والإهتمام، حافظا على المنجزات الوحدوية التي تحققت برعاية رئيس الجمهورية.

و طالبت وزيرة حقوق الإنسان في كلمتها بالفصل بين سلطتي الإتهام والتحقيق، وإلزام مأموري الضبط القضائي بتقديم المتهم إلى الجهات القضائية خلال المدة القانونية المحددة بـ٢٤ ساعة، و الإلتزام بالحد الأقصى لمدة التوقيف الإحتياطي التي نص عليها القانون، لضمان تحقيق سرعة إحالة المتهم إلى المحاكمة العادلة، وتفعيل إجراءات كفالة حق الفرد في الحصول على تعويض عادل من الدولة بسبب توقيفه احتياطيا دون سند قانوني أو إذا قضت المحكمة ببراءته، والضمان التام لإستقلال السلطة القضائية والحفاظ على كرامة القاضي وحصانته، وأخيرا كفالة رقابة القضاء والنيابة العامة على جميع الإجراءات الماسة بالحريات أيا كانت الجهات التي أصدرتها.

وأشارت البان إلى حاجة العدالة الجنائية، لأجل توعية الناس بها وتأصيلها وتمثلها قولا وفعلاً " لوقت طويل"... داعية إلى ابتكار آليات جديدة تنمي دور السلطة القضائية، كما طالبت " كل القوى السياسية إلى إدخال مبادئ حقوق الإنسان في فكرها وبرامجها السياسية وفتح قنوات الحوار المسؤول فيما بينها، مع الإلتزام بالمرجعية العالمية لحقوق الإنسان وبما لا يتصادم مع روح الشريعة الإسلامية، موضحة أن تفعيل حضورها في المجتمع مسألة تعتمد على قواعد العدالة الجنائية.

هذا وقد ناقش المشاركون خمسة محاور مهمة في إطار تحقيق العدالة الجنائية من حيث متطلبات الإصلاح القانوني وأهمية إنشاء وتطوير مدونة سلوك للمكلفين بإنفاذ القانون كما سيتم بحث ومناقشة إحتياجات تطوير نظام الأداء المؤسسي للسجون وأهمية مواءمة التشريع الجنائي والجزائي للإتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة ومن المواضيع الجوهرية التي سوف تناقش في المؤتمر موضوع نشر الوعي بالقوانين بين كافة أفراد المجتمع ومنتسبي المؤسسات والأجهزة التنفيذية وكذلك سبل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بما يضمن سيادة القانون.وخرج بعدد من التوصيات والقرارات المهمة التي ستدفع بمسيرة حقوق الانسان في اليمن. □

اكدت ان تصرفاتهم تحول دون احلال السلام

لجنة صعدة: المتمردون يدقون طبول الحرب

■ بعد هدوء نسبي في بعض المناطق صعد المتمردون الحوثيون ممارساتهم الهمجية واعتداءاتهم على المواطنين في بعض مديريات صعدة ومديرية حرف سفيان بمحافظة عمران.. وفيما ينتظر المواطن الصعدي والسفياني على وجه الخصوص تحقيق الانفراج خاصة بعد اعلان الدولة ايقاف العمليات العسكرية في فبراير الماضي على الرغم من استمرار خروقات المتمردين واعاقتهم لعملية احلال السلام واعادة اجواء الامن والطمأنينة إلى المناطق التي استهدفها المتمردون بأعمالهم التخريبية عادت تلك الأعمال والاعتداءات الإجرامية في الظهور منذ اسابيع بالمقابل مزيداً من الصبر والتأني من قبل الدولة املاً في حقن الدماء وعدم الانجرار وراء دورة عنف جديدة يحاول المتمردون تفجيرها في بعض مناطق صعدة..

استمرار أساليب التصفيات الدموية لكل من يرفض التعاون معهم

غير انها شكلت تهماً يطلقها المواطن العادي في تلك المناطق على الدولة بعد ان كانت شكاوى متواصلة منهم غضت الطرف عنها من قبل الدولة تجاه الاعمال الانتقامية والهمجية للمتمردين الحوثيين.

ونتيجة لذلك خرج المواطنون من ابناء صعدة ومن مختلف القبائل عن الصمت للتصدي لتلك الاعتداءات التي تمس مباشرة ابناء المحافظة واعلنوا عن تشكيل حلف الترابط القبلي، يقوم على توحيد الصف والتلاحم لمواجهة الممارسات العدوانية وهمجية العناصر المتمردة الحوثية، تبعتهم مشائخ واعيان مديرية حرف سفيان ومحافظة الجوف ومأرب لقناعتهم بأنها الوسيلة الوحيدة لمواجهة الطغيان الحوثي واعمال التدمير والقتل والخراب.

واكد عدد من مشائخ تلك المناطق ان هذه التحالفات هي بغرض الدفاع عن المواطنين من اعتداءات الحوثة في ظل عدم قيام السلطة بواجبها بتطبيق قرار ايقاف العمليات العسكرية.. واضافوا -كما جاء في الوثيقة الموقعة منهم- بأنها ستكون للدفاع عن النفس وليس للاعتداء على احد.. وطالبوا الدولة بالخروج عن صمتها ووضع حد للممارسات الاستفزازية والاعتداءات لهذه الجماعة الهمجية والتي لم تبق على شيء إنساني بعد أن أقدم المتمردون في الايام الماضية على نكث الاتفاق والتمادي في الاعتداء على المواطنين وعلى منتسبي القوات المسلحة والامن.. قالت اللجنة المكلفة بالاشراف على تنفيذ الشروط الستة لاحلال السلام بصعدة ان تصرفات المتمردين قضت على آمال احلال السلام.. واضافت: أن اللجنة بذلت جهوداً كبيرة في تنفيذ قرار وقف اطلاق النار والشروط الستة إلا ان الحوثيين يماطلون وينكثون الاتفاقات والعهود ويستمرون في تعنتهم واعتداءاتهم على المواطنين واقتحام منازلهم ونهب ممتلكاتهم.

وقالت ان تلك الافعال الخبيثة تؤكد سوء النوايا وعدم المصداقية لدى تلك العناصر في السعي نحو معالجات جذرية واقرار السلم الاجتماعي واعادة الامن والسكينة والاعمار والبناء لما دمرته الحرب وما اقترفته اياديهم.

طريق صنعاء- الجوف

وفي خطوة استفزازية اخرى اعتدى المتمردون على أراضي محافظة مارب بنصب نقاط تفتيشية وممارسة اعمال التقطع والاعتداء على المارة على طريق صنعاء الجوف-مارب سعياً منهم لتوسيع نشاطهم بعد ان حاصرتهم القوات المشتركة اليمنية-السعودية نحو التمدد باتجاه حدود البلدين وتقويض انشطتهم في المناطق الحدودية كما أنها تهدف إلى صرف النظر عن اعتداءاتهم التي شنتها عناصرها الإجرامية في بعض مناطق مديرية حرف سفيان ومنطقة بني عوير بمحافظة صعدة وغيرها.

واستنكر مواطنو مديرية مجزر محافظة مارب اعتداء المتمردين على أراضيهم ونصب نقاط تفتيشية ورفع يافطة قماشية تحمل شعار الحرس الثوري الإيراني والاعتداء على المواطنين ونهب ممتلكاتهم.

وطبقاً لمصادر محلية فإن المواطنين لم يستيقظوا ذات صباح من الايام الماضية إلا وقد شيد المتمردون غرفتين من الطين «اللبن» بدعوى اقامة بقالة وبنشر لخدمة السائقين غير ان اعتداء المتمردين على قائد اللواء«١١٠» اثناء عودته من العاصمة صنعاء الى المعسكر بمحافظة مارب يؤكد الرغبة من اقامة تلك النقاط وممارسة اعمال التقطع وارهاب المواطنين في حين أكدت مصادر صحفية تعرض قائد اللواء «١١٥» لاطلاق نار كثيف من النقطة المستحدثة من عناصر الحوثيين القادمين من محافظة الجوف بمنطقة الصفراء بمديرية مدغل محافظة مارب ووفقاً لمعلومات متطابقة فإن السلطة المحلية بمحافظة مارب وجهت رسالة شديدة اللهجة الى اشراف واعيان مديرية مجزر بمارب طالبتهم بموقف واضح كون النقطة واقعة في منطقتهم كما هو معروف في الاعراف القبلية.. بيد ان مشائخ واعيان مديرية مدغل اعلنوا براءتهم التامة من أي حوثي، وقالوا انهم سيقفون الى جانب الدولة في اجراءاتها الصارمة لردع هذه الفئة الضالة.

هذه التطورات حسب محللين سياسيين من شأنها ان تقوض قرار وقف اطلاق النار وعملية احلال السلام التي تبذل مساعيها السلطة واكدوا لـ«الميثاق» ان هذه الافعال المدفوعة والمرتكبة من قبل المتمردين ومليشياتهم تعتبر لعباً بالنار.. مشيرين إلى ان نصب الكمائن واعمال التقطع والقتل والتصفيات والاعتداءات واقتحام منازل المواطنين لاتتفق والجهود التي تبذلها السلطة لاعادة الاعمار واحلال السلام ومعالجة المشكلة جذرياً.

وقف اطلاق النار

- وفيما اعتبرت قرار وقف اطلاق النار هو عبارة عن هدنة استفاد منها المتمردون كثيراً لإعادة ترتيب صفوفهم واوضاعهم، قالت مصادر محلية بصعدة: إن المواطنين صاروا يعرفون جيداً المتمردين لذلك بدأت المواجهات بينهم وبين المتمردين وأصبحوا يدافعون عن أراضيهم وكرامتهم وممتلكاتهم.

ونوهت ذات المصادر بان خروقات المتمردين بلغت الآلاف شبه اليومية وان اللجنة تقوم بتسجيلها والتنبيه بها.

في حين أكد محلي صعدة أن المتمردين قاموا بالتدخل في شؤون السلطة المحلية من خلال جباية الأموال وابتزاز المواطنين، والحال كذلك ايضاً بمديرية حرف سفيان كما أكدت لنا مصادر محلية، وقال أمين محلي صعدة: إن المتمردين يتمركزون في مراكز المديريات وحول الطرقات.. واضاف: ان ذلك يعد مؤشراً كافياً لعدم جديتهم في إعادة السلام للمحافظة وتلكؤهم على تنفيذ النقاط الست.

وأكد محمد العماد أن السلطة المحلية قامت بالإفراج عن جميع الحوثيين بعد قرار رئيس الجمهورية.. إلا أن المتمردين مستمرون في الاعتداءات وتعمل السلطة المحلية الآن على إعادة البناء والإعمار في مدينة صعدة وفي مناطق محضة والمقاش وخياط بعد مسح المناطق المتضررة من أعمال التخريب.

وعلى صعيد متصل أكد وزير الداخلية مطهر رشاد المصري أن المتمردين يضيعون الفرص ويعملون باستمرار على الاعتداء على رجال الأمن والمواطنين.. وأضاف أن الدولة تدفع باتجاه السلام وتعمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

ردود أفعال

- وعلى الصعيد الميداني نصبت جماعات التمرد في عدد من مناطق محافظة صعدة وحرف سفيان عدداً من الكمائن كاسلوب انتقامي من المواطنين المتعاونين مع الدولة، كما استهدفت فيها عدد من وجهاء وأبناء المديريات كما هو الحال مع موكب مشائخ مديرية حرف سفيان المكون من (١٠) أشخاص بينهم أمين عام المجلس المحلي الشيخ محسن معقل ونجل مدير عام المديرية.

إلى ذلك صعد المتمردون اعتداءاتهم على المواطنين بمنطقة بني عوير بصعدة ومديرية حرف سفيان إثر محاولتهم الاستيلاء على مدرسة بالمديرية حيث اعتبر النائب صغير عزيز في تصريح لـ«الميثاق» ذلك نتاجاً طبيعياً وردة فعل من المواطنين على جرائم المتمردين التي ترتكب بشكل يومي والسطو على المزارع والبيوت.. ووفق مصادر محلية فقد استحدث المتمردون في صعدة أكثر من (١٠) نقاط يسعون من خلالها للتفتيش والاعتداء على المواطنين ونهب أموالهم.

ثورة على التمرد

وقال الشيخ صغير عزيز عضو مجلس النواب إن أبناء المديرية شعروا بالظلم الكبير الذي حلّ بهم من هذه الجماعة ومن يساندهم وهو ما جعلهم يرفضون كل ذلك، وقرروا الحفاظ على أرضهم وممتلكاتهم.

وأكد عزيز أن ذلك يأتي في إطار ثورة ضد غطرسة وجرائم المتمردين الذين رفضوا السلام..

ودعا عضو البرلمان جميع ابناء مديرية حرف سفيان الى الوقوف صفاً واحداً والتصدي بحزم وقوة لجرائم وأفعال المتمردين الشنيعة.. محذراً إياهم من استمرار استهدافهم للمواطنين.□

الحوار على طاولة الشيطان!!

■ يبدو أن قيادات في المشترك قررت أن تجر الوطن الى طاولة حوار يتحكم فيها الشيطان ؛ وعلى أن يطرح الجميع القضايا تحت سقف قانون إبليس وجنده وحلفائهم .. فها هو قد مضى شهر وبضعة أيام منذ أن دعا فخامة الرئيس عشية العيد الوطني العشرين الى حوار وطني شامل ، وقيادات المشترك مازالوا يضعون أصابعهم في آذانهم ولم يكتفوا بذلك ، بل لقد استغلوا هذه الفترة واتخذوا قرارهم غير المعلن برفض الحوار .. وقضي الأمر بعد أن استبدلوا طاولة الخير بطاولة الشر ويسعون لفرض حوار سبعة نجوم على شعبنا ..إذاً ليس أمام المؤتمر الشعبي العام وكل القوى الوطنية الخيرة إلا أن يغادروا صوامع الواعظين وأحلام الطوباويين أو الذين (ينتظرون من صيّاد لبن) كما يختصر شرح ذلك المثل الشعبي ..إن قيادات المشترك لم تعد اليوم تمارس الضغط للحصول على المزيد من التنازلات التي ألفت أن تحصل عليها من المؤتمر ، والذي يؤكد انها تنازلات قدمها لمصلحة الوطن والديمقراطية والتعددية ..الخ. .فالأوضاع القائمة لم تعد كما كانت عليه من قبل، فقد تغيرت بشكل متسارع يتطلب التعامل معها بحذر ، خاصة وان الكثير من الأقنعة قد سقطت ، والأهداف الشريرة ظهرت أكثر من أي وقت مضى ، ولم يعد لدى المؤتمر الشعبي العام مبرر مقنع للانتظار ، يمكن ان يراهن عليه لعودة المشترك للحوار لتنفيذ اتفاق فبراير ، أكثر إغراءً وأعظم شأناً من دعوة فخامة الأخ الرئيس التي- للأسف- اعرض المشترك عنها ، ويتعاملون معها بغطرسة غير مسبوقة توحي بأن ثمة شيئاً وراء الأكمة .

كما أن على المتمسكين بقاعدة حوار (اللحظة الأخيرة) ان يدركوا خطورة المجازفة هذه المرة ، ويستشعروا مسؤولياتهم انطلاقا من استيعاب صحيح ودقيق للمتغيرات والتحالفات الجديدة التي طرأت في الفترة الأخيرة ، حتى لا تقودنا رهاناتهم الى كارثة تعصف بالحكمة اليمانية بالكامل ..

محمد انعم

إن موقف الحزب الاشتراكي الذي تضمنه التقرير السياسي المقدم للدورة الثامنة للجنة المركزية للحزب والذي نشرت صحيفة ((الثوري)) مختصراً له ، هو دعوة (لفك الارتباط) بطريقة تآمرية ناعمة ، فالحزب لم يخالف الخائن البيض إطلاقاً،فهو يذهب الى القول بفشل تجربة النظامين الشطريين وفشل الوحدة الاندماجية وفشل الوحدة بالحرب ، ويطالب الاشتراكي (من اجل بقاء اليمن كياناً واحداً يستدعي بالضرورة إعادة النظر في شكل الدولة بتبني مشروع الدولة المركبة).

لقد جاء موقف الاشتراكي متزامناً مع البيان الذي خرج به حوار فنادق سبعة نجوم ، ليضع حزب الإصلاح وقواعده والوحدوي الناصري أمام امتحان وتحد صعب ومسؤولية تاريخية ، فهم مطالبون بتحديد مواقفهم من تلك الاطروحات التي تسعى الى المساس بالوحدة اليمنية ..

هذه التطورات تفرض على المؤتمر الشعبي العام وكل القوى الوطنية في الساحة اتخاذ إجراءات جادة من شأنها أن تضع حداً لسقف الحوار، وكل من يحاول تجاوزه حرصاً على المصلحة الوطنية وصوناً لدماء المواطنين ، كما لا يتم السماح بعد اليوم للخونة والمرتزقة أن ينشطوا بحرية في الداخل والخارج في محاولة لفرض مشاريعهم التآمرية على بلادنا وشعبنا ..

وفي مقدمة كل ذلك لابد من القضاء على عنف المجرمين بقوة الشعب ومواجهة ميليشيات الموت والإرهاب بسلاح النظام والقانون. إن الديمقراطية وحرية الرأي والإيمان بالحوار لحل المشاكل والقضايا الوطنية مبادئ عظيمة لمن لايتبنون أجندة خارجية ، ولا يجب أن تتحول الديمقراطية الى سلاح فتاك لضرب وحدتنا الوطنية أو أن تكون مظلة لإثارة النزعات المناطقية أو الطائفية أو المذهبية ، أو إثارة الكراهية بين أبناء الشعب اليمني الواحد .. فالديمقراطية التي لاتحمي مكاسب الشعب ولاتدافع عن ثوابته الوطنية وتجر البلاد الى الفوضى وتهدد الوطن بكارثة تهلك الحرث والنسل هي لعنة شيطانية يجب التخلص منها..

إن الخيارات التي تطرحها قيادات المشترك لا صلة لها بحماية الوحدة أو الديمقراطية أو أنها ستعمل على مكافحة الفقر أو معالجة البطالة أوحل قضايا حقوقية أو تنقية سجل الناخبين أو العمل بالقائمة النسبية كنظام انتخابي أو غير ذلك ، بقدر ماهي بدائل تقود اليمن الى حرب أهلية- لاسمح الله . .وهذا ما يجعل المؤتمر الشعبي العام وكل القوى الوطنية في الساحة مطالبين بالتحرك للدفاع عن مقدسات شعبنا والتصدي بقوة لمخططات تحالف قوى الشر والإرهاب .. فحماية الدم اليمني ومكاسب شعبنا تحتاج الى تضحية ، بعد فشل كل الأساليب الحضارية مع المجرمين والقتلة .. □

benanaam@gmail.com